محمود عباس في لبنان لأربعة أيام:

جولة علاقات عامة في الوقت الضائع

دراسة من إعداد

أ. سمير أحمد

(خاص/القدس للأنباء)

(١٢ تموز /٢٠١٣)

رغم أن زيارة السيد محمود عباس إلى لبنان والتي استمرت أربعة أيام (٣-٢٠١٣/٧/٦)، قد جاءت تلبية لدعوة رسمية وجهها الرئيس اللبناني العماد ميشال سليمان في وقت سابق... إلا أن تزامنها مع الحدث الأمني الكبير الذي شهدته بعض أحياء شرق صيدا، في الأسبوع الأخير من شهر حزيران / يونيو الفائت، بين الجيش اللبناني وجماعة الشيخ أحمد الأسير، وامتداد بعض شراراته إلى تخوم مخيم عين الحلوة بدخول بعض أنصار الأسير في منطقة التعمير، الخارجة عن السلطة المباشرة للفصائل الفلسطينية، على خط الاشتباك مع عناصر من الجيش اللبناني، قد أعطى الزيارة اهتماما استثنائيا تجاوز كل القضايا العالقة والشائكة في الملف الفلسطيني التقليدي الدائم، والتي تبدأ بالحقوق المدنية، وحق الملكية، والإجراءات الأمنية المتخذة حول المخيمات، مروراً بضرورة استكمال تعمير مخيم نهر البارد، وتسوية أوضاع النازحين من أبنائه، وتنتهي بملف اللاجئين الفلسطينيين النازحين من سوريا.

لذلك كان يمكن لهذه الزيارة أن تمر كسابقاتها مرور السحاب، لولا حساسية الظرف السياسي الذي جاءت فيه، والمخاوف التي ترتبت على إمكانية انجرار مخيم عين الحلوة إلى دائرة الاشتباك، مع ما يحمله ذلك من إمكانية تكرار تجربة نهر البارد مع "فتح الإسلام" التي لا تزال صورتها المأساوية حاضرة وجراحها غير ملتئمة بشكل نهائي... وبالتالي سعي السيد محمود عباس على التأكيد على سياسة النأي بالنفس تجاه الأحداث الداخلية اللبنانية، التي سبق للقوى الفلسطينية كافة إعلان التزامها بشكل كامل في الصراعات الداخلية اللبنانية، ووقفت سداً منيعاً حال دون انتشار النار في عين الحلوة!...

من هنا وضع بعض قادة الفصائل هذه الزيارة في خانة "قبص أبو مازن ثمن عدم مشاركة مخيم عين الحلوة في أحداث صيدا" (الأخبار ٧/٤)... في حين رأى أمين سر (م. ت. ف.) في لبنان السيد فتحي أبو العردات: "أن الرئيس أبو مازن وضع السياسة العامة للمخيمات، وهي تأكيد النأي بالمخيمات عما يجري في لبنان، وجاءت الزيارة لتأكيد ذلك".

أما اللواء منير المقدح، فقد أشار في تصريح له "أن زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى بيروت (اليوم) "مفيدة جداً". وقال "ستقتصر زيارة الرئيس عباس على لقاء الرئيس اللبناني ميشال سليمان، ولن يزور المخيمات الفلسطينية"، لافتاً إلى أن الهدف من زيارته هو "طمأنة الدولة اللبنانية حول عدم تدخل الفصائل الفلسطينية في الشؤون اللبنانية وتحييد المخيمات عن أي نزاعات داخلية وخارجية حتى"... (الشرق الأوسط ٧/٣)

ورغم اقتران الزيارة بهذا البعد الأمني، فإن تصريحات المسؤولين اللبنانيين وعلى رأسهم الرئيس ميشال سليمان ومواقف السيد محمود عباس المعلنة، تشي بأن المباحثات قد تجاوزت الأحداث الأمنية لتطال قضايا سياسية هامة، لها علاقة مباشرة بجولة وزير الخارجية الأميركي جون كيري الخامسة إلى المنطقة وسعيه الدائب لاستئناف المفاوضات "الإسرائيلية"

- الفلسطينية المتوقفة منذ ثلاث سنوات، وأبرزها على الإطلاق مسألتي: حق العودة والتوطين...

وهذا الأمر هو ما كشفته مصادر فتحاوية بقولها، إن هدف الزيارة "إقليمي أكثر منه محلي... فعباس أراد اطلاع رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال سليمان على نتيجة اللقاءات التي عقدها مع وزير الخارجية الأميركي جون كيري أثناء جولته المكوكية الخامسة في المنطقة، والتي اختلف الفلسطينيون على توصيف نتائجها... فمحمود عباس أعلن عن تفاؤله بطروحات كيري التي قال إنها "مفيدة وبناءة"، مضيفاً أن هذا الأخير "جاد ومصمم على الوصول إلى حل، ونأمل أن يأتي الوقت القريب جداً للعودة إلى طاولة المفاوضات وتناول كافة القضايا الأساسية بيننا"، مؤكداً أن كيري سيعود إلى المنطقة ثانية خلال أقل من عشرة أيام، بعد أن ترك خلفه "فريق خبراء" لمتابعة الإتصالات بين الجانبين. وهذا الأمر يؤشر إلى أن المفاوضات مستمرة وجارية على قدم وساق خلف الأبواب المغلقة!.. خاصة وأن كيري كان قد ألمح في تصريحاته إلى أنه قد حقق "تقدماً حقيقياً في هذه الجولة، ومع مزيد من العمل فإن استئناف المفاوضات في متناول اليد. لقد بدأنا بفوارق كبيرة بين الطرفين، لكنها تقلصت وأصبحت ضئيلة". هذا، مع العلم أن كبير المفاوضين الفلسطينيين الدكتور صائب عريقات قد عاكس رأي مسؤوله المباشر، وأشار إلى "عدم تحقيق أي اختراق" في هذه الجولة، الأمر الذي يثير الشكوك في لحظة مصيرية تحتاج فيها القضية الفلسطينية إلى كل الصراحة والوضوح والمكاشفة، خاصة وأن الجانب الأميركي يجاهر في مواقفه المتطابقة مع توجهات تل ابيب وانحيازه الكلي للاءاتها التي باتت من مسلمات السياسة الأميركية، غير مفوض حتى بنقاشها!..

وهذا الأمر يجعل جهود جون كيري وفريقه منصبة على الجانب الفلسطيني المطالب "بتفهم" لاءات بنيامين نتنياهو وقادة العدو، وتقديم ما يلزم من تنازلات لتسهيل مهمة استئناف المفاوضات. ولا شك أن موضوعي "حق العودة" و"التوطين" يشكلان الهدف المباشر، بعد إشهار الطرف العربي الرسمي مبدأ تبادل الأراضي، في هذا المنعطف التاريخي، الذي يزداد فيه النظام العربي الرسمي بعداً وتخلياً عن القضية الفلسطينية، بسبب انشغاله مجتمعاً ومنفرداً بأوضاعه الداخلية التي تزداد توتراً وتأزماً وتعقيداً وشرذمة، وصل في كثير منها إلى حدود الحرب الأهلية المشتعلة منذ نحو ثلاث سنوات، وهو ما يشجع الإدارة الأميركية وحلفها الغربي و"العربي" على استخدام كل السحر الممكن وكل أدوات الترغيب وتفخيم العروض والوعود... وكذا أدوات الترهيب التي تبدأ بتحميل الطرف "الفلسطيني" مسؤولية التعثر، والتلويح بقطع المساعدات، واستخدام "الفيتو" الاميركي ضد أي مسعى سياسي فلسطيني، وذلك لدفعه نحو تقديم المزيد من التنازلات!..

مواقف... مواقف: من النأي بالنفس إلى "العودة"، ولكن!..

من القصر الجمهوري إلى السراي الحكومي إلى عين التينة... إلى لقاءات الفندق والسفارة، كرر السيد محمود عباس جملة مواقف لامست هواجس المسؤولين اللبنانيين،

وأجابت على تساؤلاتهم، وأسمعتهم كلاماً يحبون سماعه، معلناً "السمع والطاعة" لأية قرارات تتخذها الدولة اللبنانية، بدءاً بالنأي بالنفس تجاه الأحداث والتوترات اللبنانية الداخلية، وعدم انجرار المخيمات إلى أتون الاشتباكات المتنقلة، وتجنب تكرار مأساة نهر البارد، إلى ملف السلاح خارج المخيمات الذي رماه في الملعب اللبناني لإدراكه حساسيته، خاصة وأنه يتعلق بفصيل خارج إطار "منظمة التحرير"، وإن القرار بشأنه إقليمي بامتياز... إلى التأكيد على حق العودة ورفض التوطين!.. وقد حملت كلمات محمود عباس وتصريحاته أمام المسؤولين اللبنانيين والفلسطينيين ووسائل الإعلام المواقف التالية:

إن "الزيارة للبنان الشقيق، كانت ضرورية جداً لأسباب كثيرة، أبرزها استمرار تمتين العلاقة اللبنانية - الفلسطينية في ما يضمن مصلحة لبنان ومصلحة شعبنا الفلسطيني، كذلك هناك قضايا أخرى تتعلق بالمسيرة السياسية التي نخوضها هذه الأيام والتي نأمل أن نصل إلى اتفاق يجعلنا نعود إلى طاولة المفاوضات، هناك قضايا أخرى عربية هي الوضع العربي الراهن الذي يعيشه العالم العربي، والذي كما ترون يعيش مخاضاً عسيراً صعباً، ولكن أيضاً كما تعلمون، إن الموقف الفلسطيني أننا لا نتدخل في الشؤون الداخلية العربية، ونحن نراقب ما يجري من أحداث تقع في هذه البلاد".

"إن اللاجئين الفلسطينيين ضيوف في لبنان ولن يتدخلوا في شؤونه الداخلية"...
"إن وجود اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مؤقت إلى حين عودتهم إلى ديارهم".
"ليس فينا من يؤمن بالتوطين إطلاقاً"!..

كان لافتاً في هذا السياق ما جاء على لسان الرئيس اللبناني الذي أبدى "حرص لبنان على أن لا يأتي أي حل لأزمة الشرق الأوسط بصورة تتعارض مع مصالح لبنان العليا... **ووجوب ضمان عدم توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول التي تتعارض أوضاعها الخاصة مع مثل هذا التوطين**، وأكد على حق الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم".

والسؤال الذي يثيره هذا التصريح الواضح للرئيس سليمان هو: هل جرى تناول مسألة التوطين التي ترادف إسقاط قضية حق العودة للاجئين، عامة وللاجئي لبنان بصفة خاصة، التي تجاهر بها الإدارة الأميركية، وتعمل بالسر والعلن على إسقاطها من متن المبادرة العربية التي أقرتها قمة بيروت في العام ٢٠٠٢، وسبق للكثير من المبادرات "الفلسطينية" وتصريحات كبار مسؤولي "السلطة" أن اسقطت حق العودة، ودعت علانية لتوطين اللاجئين حيث هم. وسبق أن تمَّ الترويج لمنح اللاجئين جواز سفر "السلطة الفلسطينية"، الذي من شأنه أن ينهي قضية اللجوء ويحول الفلسطينيين إلى رعايا لـ"لسلطة"، يسهل التعامل معهم، وهو ما يمثل توطيناً شرعياً مبطناً... والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا أشار الرئيس سليمان إلى ضرورة "عدم توطين اللاجئين في الدول التي تتعارض أوضاعها الخاصة مع مثل هذا التوطين؟.." . فهل من مجيب يوضح ملابسات هذا الكلام الواضح في معانيه وتعبيراته؟..

وهل يعتبر النفي الذي أطلقه السيد عباس عن "وجود مطلب إقليمي بإسقاط حق العودة من المفاوضات"، و"أن المرجعية لعملية السلام تؤكد أن حق العودة حق قائم وهو ما أكدت عليه القرارات الدولية"... هل يعتبر هذا رداً شافياً على السؤال الآنف، أم أنه يؤكد الأمر المؤكد الذي يسعى إلى تحقيقه جون كيري وإدارته الأميركية، لشطب حق العودة وفرض التوطين، الذي يطالب به العدو الصهيوني ويعتبره من الشروط اللازمة؟.. علماً أن الحديث عن حق العودة الذي جاء على لسان السيد عباس، لم يشر إلى مكان العودة بشكل واضح، وبالتالي ترك هذا الموضوع مبهماً لتغليف التوطين، واستبعاد العودة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، التي سبق وتمَّ إسقاطها في مشروع "جنيف"، ووثيقة "عبدربه – بيلين"، وغيرها من المبادرات الفلسطينية - "الإسرائيلية" التي تعترف بالكيان الصهيوني، وتعتبر الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ هي فلسطين التي يأتي ذكرها في تصريحات ومواقف مسؤولي السلطة!

أما موضوع السلاح، فقال عباس إن القرار بشأنه "بيد الحكومة اللبنانية"، و"نحن ملتزمون بقرارات الوفاق الوطني اللبناني فيما يتعلق بوجود السلاح الفلسطيني كله داخل المخيمات وخارج المخيمات تبعاً لقرارات الحكومة اللبنانية".... و"أننا لسنا بحاجة إلى سلاح، فنحن محميون من الشعب اللبناني والجيش والحكومة.'. وأضاف: "إننا نعول على حماية الحكومة اللبنانية لأبناء شعبنا في المخيمات"

وقال: "عندما تقول الحكومة اللبنانية نحن نريد أن نسحب السلاح إلى خارج المخيمات، فنحن علينا السمع والطاعة، وإذا أرادوا أيضاً أن ينظموا السلاح في داخل المخيمات أو يجدوا أي طريقة تناسبهم فعلينا السمع والطاعة، فنحن ضيوف في هذا البلد وبالتالي ما يقرر ينفذ".
وبذلك رمى (أبو مازن) موضوع سحب السلاح الفلسطيني خارج المخيمات في الملعب اللبناني لإدراكه أنه غير مسؤول عن هذا السلاح باعتباره يعود إلى فصيل خارج إطار "منظمة التحرير"، ولحساسية هذا الملف، ولعلمه أن هذا الموضوع أمر يحتاج إلى تفاهمات إقليمية غير متوفرة حتى اللحظة.

وشدد عباس على سياسة عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول العربية وقال "إن موقفنا مما يجري ويحدث في سوريا ومصر وغيرهما واضح، فنحن لا نتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول. ونأمل أن نجنب اللاجئين من شعبنا في سوريا ولبنان أية تداعيات".

أما بخصوص المباحثات مع جون كيري، فأعلن عباس:"أننا نبذل كل جهد ممكن من أجل دفع عملية السلام إلى الأمام، وندعم جهود الإدارة الأميركية ومساعي وزير الخارجية الأميركي جون كيري، ونتطلع بشوق شديد لرؤية جهوده تحدث اختراقاً ملموساً على مسار السلام الفلسطيني – "الإسرائيلي" المعطل بسبب ممارسات "إسرائيل"، وتعنت قيادتها واجراءاتها الاحتلالية التعسفية بحق شعبنا وأرضنا المنافية للقانون الدولي... ومع ذلك ما زلنا نتمسك بالسلام الشامل والعادل المفضي بحل الدولتين على أساس حدود ٦٧ والقدس عاصمة

لدولة فلسطين، ولن نقبل إلا أن تكون القدس التي احتلت عام ١٩٦٧ هي عاصمة لدولة فلسطين"... ومجدداً، وضع عباس "الكرة في الملعب الإسرائيلي" كما يقال!..

ولفت عباس في هذا السياق التفاوضي إلى "أن المبادرة العربية للسلام أصبحت جزءاً من الشرعية الدولية... وأن هذه المبادرة "هي أثمن مبادرة ونقبلها كما هي من دون تعديل، فهي المبادرة التي أنشئت لتنفذ وستنفذ، لأن لا مبادرة غيرها"... ولم ينتبه السيد عباس إلى أن مسألة تبادل الأراضي التي وافق عليها وفد القمة العربية في واشنطن بحضور وزير خارجية السلطة، تعتبر تجاوزاً على تلك المبادرة، وتراجعاً عن مضمونها... فماذا لو نجحت أميركا بإدخال تعديل جديد على تلك المبادرة التي كتب نصها الصحافي الأميركي توماس فريدمان؟..

ومن ناحية أخرى لم ينس السيد عباس التذكير بمسألة المصالحة مع حركة "حماس"، حيث أكد على السير باتجاه المصالحة التي "لا بديل عنها... والمصالحة تبدأ بالإنتخابات". وأضاف: لقد "مضى عليها زمن طويل دون أن تتحقق، وكانت هناك اتفاقات أبرزها وأهمها وآخرها هو اتفاق الدوحة الذي عُزز في اتفاق القاهرة والذي يقول بإنشاء حكومة فلسطينية من التكنوقراط وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية.. هذه النقاط لم نوفق في الوصول إليها، لكن في أي وقت يتم الاتفاق عليها، وبمعنى أوضح توافق حركة "حماس" على الذهاب إلى الإنتخابات التشريعية والرئاسية، ستكون الأمور ممهدة إلى عملية المصالحة بشكل كامل. نحن لم نفقد الأمل لا زال عندنا الأمل بأن نصل إلى المصالحة الفلسطينية". وأضاف إن المساعي "لتحقيق المصالحة بين أبناء الشعب الفلسطيني لن تتأثر بالتغيرات الإقليمية ولن تتوقف أبداً".

وأعرب عباس عن أمله في أن تتم المصالحة في أسرع وقت ممكن، مؤكداً على "أن المطلب الوحيد هو إجراء الإنتخابات لتحقيق المصالحة بين أبناء الشعب الفلسطيني، باعتبارها حيوية لشعبنا وعودة للوحدة الوطنية الفلسطينية، ولذلك سنستمر في مساعينا التي بدأناها منذ زمن وكأن شيئاً لم يحدث حولنا من أجل تحقيقها وآمل أن تتحقق بأقصى سرعة ممكنة".

زيارة في الوقت الضائع:

قد يصح القول إن زيارة السيد محمود عباس إلى لبنان، تحمل طابع العلاقات العامة، مع اعتبار لبنان صندوق بريد لتوجيه رسائل في كل الاتجاهات، خاصة وأنها تزامنت مع انهماك الساحة العربية برمتها، وانغماسها مجتمعة ومتفرقة بمجريات الأوضاع المتوترة في غير بلد عربي، والمفتوح بعضها على الاحتراب الداخلي الذي يزج بهذا البلد أو ذاك في أنفاق مظلمة مجهولة المسار والمصير، يهمش دورها العربي والقطري... وانشغال القوى الإقليمية والدولية بزعامة قطبي المعادلة روسيا والولايات المتحدة، في إعادة رسم خارطة المصالح والنفوذ... ناهيك عن استمرار حالة التشرذم والتشظي في الساحة الفلسطينية...

لذلك لم تفلح الزيارة التي استمرت أربعة أيام في تحريك أي من الملفات العالقة، من الحقوق المدنية إلى حق التملك إلى رفع الحواجز الأمنية إلى مواصلة إعمار مخيم نهر البارد وصولاً إلى مساواة النازحين الفلسطينيين من سوريا بأقرانهم السوريين.

هذا الأمر دفع بأحد مسؤولي الفصائل الفلسطينية الذين التقوا عباس في ختام جولته للقول في تصريح لوكالة توب نيوز (٧/٦) "إن كل ما قاله عباس سمعناه في الزيارة الماضية، ولم يقل لنا شيئاً جديداً"...

وعلى غرار زياراته السابقة، لم تحظ المخيمات الفلسطينية في لبنان بلفتة خاصة، وبجولة ميدانية لأي منها للإطلاع على أوضاعها بعد غياب مستمر لأكثر من ٣١ عاماً. ويعزو البعض سبب ذلك إلى رفض الحرس الجمهوري (اللبناني) الذي تولى توفير الأمن لعباس زيارته إلى المخيمات، خوفاً على أمنه الشخصي!.. (الاخبار ٧/٤)